

خلال حفل أقامه على شرفه شيخ قبيلة عنزة بحضور وجهاء قبائل الكويت والسعودية

الراشد؛ الاختلاف السياسي ليس عيباً.. والديمقراطية تعني تعدد الآراء



شيخ عنزة يلقي كلمته (لتصوير: صالح محمد)



على الراشد وجدهان الهذال خلال الحفل



الراشد متحدثاً خلال الحفل

■ جميع أبناء الشعب واحد وليس بيننا مواقف شخصية من أفراد تجاه آخرين
■ الدستور والقانونون كفا الكرامة لكل مواطن وعلينا إدراك أننا لسنا في بلد ملائكة

■ أهل الكويت جبلوا على الحرية ويبقى في نهاية حواراتنا الرأي للأغلبية
■ احترام السلطة القضائية وعدم التشكيك فيها والقبول بأحكامها واجب على الجميع

والسعي لإفشال الديمقراطية التي رسمها الأجداد لتسعد وتفرح بها لتكون لنا نبراساً تزين منابرها بالحوار وترصع بالرأي، وخير ما أختتم به هذا المحور قوله تعالى: «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تنازعوا في فتشيلوا وتذهب ربحكم وأصبروا إن الله مع الصابرين».

أما عن المحور الثالث فقال: أخطب به السلطة التنفيذية أي الحكومة، كيف يكون القانون مطاعاً ومطيقاً، فإنه مجرد وجود النص القانوني لا يكفي وحده، ومن هنا نرى الحقيقة في عبارة الكاتب الفرنسي جوستاف لوبون «إن الهيبة هي العامل الرئيسي لكل سلطة» أنها هيبة القانون الذي يطبق على الكبير قبل الصغير وعلى الجميع على حد سواء دون أي تمييز أو تمييز لشخص دون آخر، والجميع أمام القانون سواسية فقد يتحقق القانون وتطبيقه لأن الناس تريد ذلك، وقد يتحقق أيضاً لأن الناس تخشى الجزاء، ولكن الموكلون إليه تطبيق القانون إذا رآه الناس يأخذ نفسه بالشدّة قبل أن يأخذهم ويبدأ بتطبيق القانون على نفسه فإنهم يضمرون له الحب كل الحب وهم في ذات الوقت يخافون سطوة القانون، لذا فإنهم لا يحيون عن الطريق، فمسؤول قهر نفسه من الذي يمنعه عن قهر المعتدين على القانون فيجب أن يكون عضو السلطة التنفيذية قنوة لغيره في ضرب أروع الأمثلة في احترام القانون وعدم التجاوز عليه دون أي محسوبية ولا يترك مكاناً للوساطة ليكونا للمعتدين أماماً ويجيبهم الحق تبارك وتعالى: «وَلَيْكُمُ الْيَوْمَ الْغُرُوبُ بِمَا ضَرَبُوا وَيُكُونُ فِيهَا حَتِيةً وَسَلاَمًا».

وأختتم الهذال خطابه قائلاً: أوجه كلمتي لإخواني المواطنين في المحور الرابع لأوضح أن تعدد المشاكل التي نراها لدينا ليست سوى مشكلة واحدة، وتلك المشكلة لا حل لها سوى الإيمان بالوحدة الوطنية ومن المؤكد أنها قضية لاستمرارية وطننا الغالي كرامة أمن وأمان كما أراد لها مؤسسوها، وولد خير محب وميادي للإسلام كما قال تعالى: «بلدة طيبة ورب غفور»، فالكويت كانت ومازالت تدعم السلام وتنادي به في جميع الجوانب وشنتي الشواحي ولم يعرف أو يُشاع أن للكويت دول معادية سوى التي تفر بها المنظمات الإقليمية وتعتبر عدو الأمة، وليست للكويت منفردة، وبالتالي يتضح بجلاء أن كل دولة ترتبط بالكويت بعلاقات دبلوماسية تعتبر دولة صديقة وبالتالي لا يجوز لأيا كان مواطن أو مسؤول في أجهزة الدولة أن يتعرض لأي دولة بالقول والتجريح طالما أن دولة وبيننا دولتنا الحبيبة علاقات وطيدة لأن ذلك بمثابة الجداة وهو ما لا يجوز منزهون فقط بامر الحكومة فهي المعنية بتحديد أن تلك الدولة صديق أم عدو.



الهذال يكرم رئيس مجلس الأمة

■ أبناء الكويت فوتوا الفرصة على من سولت له نفسه نخر النسيج الاجتماعي

العدل عنواناً والأمن هدفاً وغاية، ففعلن من هذا المنطلق تعاهدنا وتكاتفنا مع القيادة السياسية في كل الظروف، ونبارك لهم نهجهم معامدين الله ومعامدين أنفسهم بوقوفنا خلفهم، وعلى بركة الله تكون مسيرتهم وفقهم الله ورعاهم.

واستطرد قائلاً: وفي المحور الثاني أوجه خطابي للسلطة التشريعية، وبداية أقدم باصديق الهذلي والتبريكات إلى أعضاء هذه السلطة لفوزهم بفترة الأمانة وعلى رأسهم رئيس مجلس الأمة على فهد الراشد، واستعرض بنظرة سريعة مراحل صدور الدستور الكويتي، حينما أصدر الرعية الأول من الأجداد والآباء أعضاء السلطة الناصية نياحة عن الأمة وهم أضيق من مثل الأمة وقد وضعوا حجر الأساس وصمام الأمن ألا وهو الدستور الكويتي الذي بدوره أعطى لرئيس الدولة صلاحيات دستورية منها إصدار مراسيم الضرورة حسيماً براه ويقدره من ظروف الواقع وحاجة الدولة، ولما كان مرسوم الصوت الواحد ثمره تلك الصلاحيات الدستورية قد أنتج مجلس الأمة القائم، فيعتبر هذا المجلس وبلا أدنى شك يمثل الأمة على عكس ما يردد البعض الذين يريدون النيل من المجلس

الطائفية ليث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

وقال: لقد جرت عادة الكتاب في السياسة والصحافة، إذا سمعوا بحدث ما أو واقعة معينة أن يسارعوا لوصف ذلك الحدث وينسبوا أسبابه، فإذا قرأنا قبل سيوف الجند، فما أجمل العلاقة الوطيدة بين الحاكم والحكوم، تسودها المحبة والتناصح، وخير برهان وقوفي أمامكم مخاطباً القيادة السياسية وجواز وقوف أي من المواطنين لإبداء الرأي في إطار الدستور والقانون، فما أجمل أن يستمع كل طرف للآخر، لإيضاح أمر ما وكشف الغموض وصولاً للحقيقة دون أي تزييف ليصبح

الوقت الحالي مشيراً إلى أن هناك ثواباً طيبة لدى أعضاء المجلس الحالي وليست مجرد شعارات كالتي كانت تطلق وأردف في السابق كان هناك قول دون فعل أما اليوم فهناك قول مقرون بالفعل والإنجاز والإحصائيات توضح ذلك.

واختتم الراشد حديثه بقوله «عسى الله يدوم علينا نعمة الأمن والأمان وعسى الله لا يفرقنا يا أهل الكويت».

من جانبه، ألقى امير قبيلة عنزة الشيخ جدعان زين محروث الهذال كلمة قال فيها: يسعدني بداية بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن أبناء قبيلتي أن أرحب بكم بأطيب

■ الهذال: قلوب الشعب تحرس القيادة قبل سيوف الجند وعلاقتنا بها تسودها المحبة والتناصح

بالعنصرية والطبقية الغير مقبولة منها.

وتابع الراشد مطالباً جموع المواطنين بضرورة التكتات والتعاقد لأجل مصلحة الكويت والعمل على نبذ الفتنة وشروها التي لا تنتمي للخير «للديرة» مشيراً أن الكويت وأهلها في نعمة يغبطها عليها العالم بأسره وتفتقدنا دول كثيرة حيث نعمة الأمن والأمان كدولة الكويت والكويت رافضاً أن يعالج الخطأ بخطيئة والفساد بإفساد أكبر منه منوها أن علاج الفساد لا يكون بانهايار الدولة والظعن بالحكم، مؤكداً على أن الدستور والقانون كفا الكرامة لكل مواطن ومقيم على أرض الكويت لافتاً أنه ينبغي إدراك أننا لسنا في بلد ملائكة وإنما في دولة كفاي دول العلم فيها خطأ وفساد وتجاوزات ولكن لابد من الحد منها والقضاء عليها عن طريق التفاهم والتعاون مشيراً إلى المادة 50 من الدستور التي أكدت على ضرورة تعاون السلطات مع الفصل فيما بينها مشدداً على أن التناحر لا يؤدي إلى حل لأي مشكلة.

واستذكر محاولات البعض محاربة الدستور مؤكداً أنه انجز من الإنجازات ما لم نتجزه أية مجالس نيابية منذ 1963 وحتى

وأنه انجز من الإنجازات ما لم نتجزه أية مجالس نيابية منذ 1963 وحتى

ولا يخفى على أحد الأحداث الإقليمية المحيطة بنا، وقد انتدب أبناء وطننا الغالي نحو دولة أو فريق يرى أنه على حق وانقسم الانبناء بجانب إحدى الفرقين مما يسبب الانقسام وشق الوحدة الوطنية تأثراً بالأحداث الإقليمية إما بالتعصب الفكري أو المذهبي وهذا أمر غير محمود ومرفوض الانسحاق ورائه أو وراء أي تكتل سياسي أو طائفي لأن الولاء الأول والأخير لبيلد الكويت ووطننا الغالي حفظها الله من كل مكروه.



جانب آخر من الحفل المقام على شرف الراشد



جدهان الهذال مستقبلاً الضيوف

مشيراً إلى ضرورة النقاء ارادة الطرفين على رأي واحد لأن ذلك ما تم التراضي عليه سنة 1962 عندما وضع الدستور الكويتي مطالبا في الوقت ذاته جموع الشعب باحترام كافة مواد الدستور والعمل بها دون انتقاء بين مادة وأخرى منوها أن من يقسم على هذا الدستور عليه أن يحترم قسمه أمام الله عز وجل.

وأضاف الراشد أنه مهما كانت هناك مواقف خلاف فإنه ينبغي بالنهاية ألا تتعدى حدود الدستور أو تتقلب على أحكام القضاء مشدداً على أن أهل الكويت شعب واحد يختلف أطيافهم وانتماءاتهم ومذاهبهم مؤكداً على أن الكويت لم تكن بيد القبلي دون الحضري أو السني دون الشيعي وإنما الكل ساهم في بناء ونهضة الوطن ولا يستطيع أحد أن يزايد على أحد رافضاً ذلك الأسلوب وأصفا أياه